اقتصاد

ليبيا: مقاصة توحّد المصرف المركزي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

كشفت مصادر مسؤولة في مصرف ليبيا المركزي لـ«العربي الجديد» أن «المقاصة» بين البنك المركزي في طرابلس، والبنك المركزي في البيضاء، تعود بشكلها الطبيعي في غضون أيام قليلة وذلك لإنهاء انقسام أعلى سلطة نقدية في البلاد منذ عام 2014. وأكدت المصادر أن مصارف المنطقة الشرقية العامة والخاصة بدأت عمليات بيع النقد الأجنبي وفق سعر الصرف الجديد، وذلك بعد تسوية أوضاعها المالية عبر قرض بقيمة 5 مليارات دينار (الدولار يساوي 4,45 دنانير)، لتسوية حساباتها عبر مركزي البيضاء في شرق البلاد.

ويأتي ذلك، بالتزامن مع قرب انتهاء شركة «ديلويت» الانكليزية مراجعة حسابات المصرفين، وتراهن الأمم المتحدة على أن تكون هذه العملية الرقابية ضربة البداية في توحيد المصرف المركزي بشكل كامل، وذلك بعدما كان كل مصرف مركزي منهما يطبع أوراقا نقدية بشكل منفصل عن الآخر. وتم انتخاب مجلس رئاسي، ورئيس حكومة للوحدة الوطنية يتولى تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة الوضع العام في البلاد عبر مخرجات الحوار السياسي في جنيف، تمهيدا للانتخابات العامة المزمع إجراؤها في شهر ديسمبر/ كانون الأول من السنة الحالية.

وقال مدير السيولة في المصرف المركزي البيضاء رمزي آغا لـ «العربي الجديد» إن نقل المنظومة المصرفية إلى شرق البلاد في عام 2014، نتج عنه فصل المصارف الخاصة، ما أدى إلى شلل كامل في النظام النقدي. وأرجع سبب ذلك إلى توقف التدفقات المالية للقطاعات والمؤسسات والوزارات.

من جانبه، أكد المحلل المالي سليمان الشحومي أن الأزمات أصبحت تعصف بشدة في النظام المصرفي الرسمي ما يدفع بقوة إلى انهيار شامل؛ وأوضح في تصريحات لـ «العربي الجديد» أن المقاصة وإرجاع الصكوك ورفض تسويتها بين أعضاء النظام المصرفي الرسمي إجراءات أساسية لتحقيق معالجات شاملة وحقيقية وإنقاذ النظام المصرفي الليبي. وشدد على أهمية دمج المنظومة المصرفية غير الرسمية في الدورة النقدية لتكون جزءا منها وليست منافسة لها، وأن تكون عملية الدمج وفقا لقواعد ترسخ الحرية الاقتصادية ورفع القيود الكمية وتحرير الأسعار بالدرجة الأولى. واعتبر أن باقي الخطوات تأتي تباعاً في إطار برنامج يشترك في إعداده المصرف المركزي الموحد والمصارف التجارية الرسمية وغير الرسمية.

وفي سياق آخر، دعا الخبير المصرفي محمد أبو سنينة إلى ضرورة استحداث المصارف المركزية أقساما لحماية المستهلك، ضمن تشديد الرقابة على القطاع المصرفي وبما يتفق والمعايير الدولية التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث أدركت المصارف المركزية وجود علاقة بين حماية المستهلكين الماليين واستقرار الأسواق وكفاءتها. وأدى عدم الاستقرار الأمني والسياسي وتدهور الأوضاع المالية والاقتصادية إلى تفاقم الأزمات المعيشية لليبيين الذين وقعوا ضحية تصاعد الصراع بين الأطراف المتنازعة.

وفي عام 2020، حذرت مجموعة إدارة الأزمات الدولية «كريزيس غروب» وهي مركز أبحاث دولي مقره بروكسل، من أن الأزمة المصرفية المهملة في ليبيا وصلت إلى ذروتها، مما يغذي احتمالات حدوث انهيار مالي واقتصادي كبير في البلاد.

(مايو هوروود/ Getty)

بطالة الشباب البريطانيين

ارتفع معدل البطالة في بريطانيا إلى 5،1 في المائة خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر عن نسبة 5 في المائة المسجلة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بسبب الوباء، حسب ما أعلن المكتب الوطني للإحصاء الثلاثاء. ويعتبر هذا المعدل أعلى بـ1،3 نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق عندما لم يكن التأثير الاقتصادي للوباء ملموساً بعد. وأشار مكتب الإحصاء إلى أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا هم أكثر المتأثرين بفقدان الوظائف منذ بداية الوباء. وكانت الضربة القاصمة، بشكل خاص، من نصيب القطاعات التي توظف الكثير من الشباب وتضررت من التدابير، مثل المطاعم وأماكن الترفيه والفنادق وبيع التجزئة.

أخبار

«إتش.إس.بي.سي»، أكبر بنك في أوروبا من حيث الأصول، أعلن عن انخفاض أرباحه السنوية بنسبة 34 في المائة خلال العام 2020، نتيجة جائحة كورونا التي أثرت سلبا على القطاعات الاقتصادية في العالم أجمع. وذكرت بيانات صادرة عن البنك أن الأرباح قبل الضرائب بلغت 8,78 مليارات دولار في 2020، انخفاضا من 13,35 مليار دولار لعام 2019. وأشار البنك ومقره المملكة المتحدة إلى انه سيوزع ارباحا نقدية بواقع 0,15 دولار للسهم، وهو اول توزيع يعلنه منذ اكتوبر/ تشرين الاول 2019. واوضح البنك الذي كان قد خفض الف وظيفة في 2020، انه سينفذ تخفيضات جديدة «كبيرة» في بعض وظائف القطاعات غير الرئيسية كالتكنولوجيا والعمليات دون ان يحدد عددها.

نيد برايس، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، اكد الإثنين ان الولايات المتحدة لاحظت تزايدا في عدد الشركات الاوروبية المنسحبة من مشروع خط انبوب الغاز «نورد ستريم 2» بين روسيا والمانيا. وفي تقرير طلبه الكونغرس، أعلنت الخارجية الأميركية أسماء 18 شركة غالبيتها غربية، لن تفرض عليها عقوبات.

وقال برايس للصحافيين إن الشركات «بذلت جهودا صادقة لإنهاء انشطة متعلقة بنورد ستريم 2». واضاف «هذا يظهر ان اهداف المشرعين وخطواتنا لها تاثير جيد». وسمّى علنا شركة واحدة ستكون عرضة للعقوبات الاميركية، وهي شركة التونا الروسية كي في تي - روس، والتي قال إنها شاركت في أعمال مد أنابيب لنورد ستريم 2.

وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية اعربت عن استعدادها لتعزيز الجهود لدعم تحول الدول الآسيوية من الفحم إلى الغاز الطبيعي المسال لاستخدامه في توليد الطاقة لتقليل انبعاثات الكربون، على أمل خفض تكاليف الشراء لمصدر الطاقة. وقالت الوزارة إن اليابان التي تعد أكبر مستهلك للغاز الطبيعي المسال في العالم، تتوقع زيادة الطلب على الوقود، وهو اقل تلويثا من الفحم، مما يؤدي إلى إنتاج اكبر من قبل دول المنطقة وتنويع الموردين. وتتطلع اليابان إلى توسيع نطاق مشتريات الغاز الطبيعي المسال من مورديها الرئيسيين مثل أستراليا وقطر والولايات المتحدة لتشمل المزيد من المنتجين الآسيويين، الذين لا يمتلكون في الغالب بنية تحتية كافية للتصدير.

عندما تتفاخر الدول بثروتها البشرية

مصطفى عبد السلام

لا رابط بين الأزمات الاقتصادية وزيادة معدل السكان في بلد ما، ولا بين التخلف والإنجاب، بل إن زيادة النسل تعد نقطة قوة في عرف حكومات الدول المتقدمة، ولذا تحرص الدول التي تعاني عجزا في السكان على تعويض النقص عبر تشجيع الإنجاب وجذب المهاجرين، ولنا مثل في ألمانيا وكندا وأستراليا.

المجر مثلا تشجع المواطنين على كثرة الإنجاب، وفي حال زيادة الإنجاب يتم إلغاء الضرائب على الأسر، وكذا الحال لدول شمال أوروبا، مثل الدنمارك والسويد والنرويج، فهذه البلدان تشجع الزوجين على إنجاب الأطفال ومنحهما مزايا، مثل العطلة مدفوعة الأجر عقب الإنجاب.

ومنذ سنوات تطبق فنلندا برامج لدعم الأسر، منها صندوق الطفل، الذي تقدمه للأبوين قبل موعد الولادة، واشتهرت فرنسا بسياساتها المؤيدة للإنجاب. وفي روسيا كشف الرئيس فلاديمير بوتين، في فبراير/ شباط 2019، عن قرار تقليل الضرائب على الأسر التي يزيد إنجابها للأطفال، وتحت شعار «كونوا مثل الأرانب»، أطلقت بولندا، حملة في 2017، لحث المواطنين على زيادة الإنجاب. وفي 2019 شجعت إيطاليا المواطنين على زيادة الإنجاب، بمنحهم قطعة أرض مجانية كهدية عند إنجاب طفل.

هذا على مستوى مواقف الدول، فماذا عن وضع الدول التي تعاني من كثافة سكانية، لنتأمل قائمة أقوى الدول اقتصاديا على مستوى العالم، نجد أن معظمها ينتمي إلى الدول كثيفة السكان، خذ مثلا الصين، فهي صاحبة ثاني أقوى اقتصاد في العالم، بل وستصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العام 2028.

وفي المقابل، نجد أن الصين هي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان، حيث تجاوز عددها 1,43 مليار نسمة في عام 2020، ولا داعي هنا لسرد كيف استفادت حكوماتها المتعاقبة من تلك الثروة البشرية الهائلة وحولتها إلى طاقة تغذي مواقع الإنتاج والمصانع والأنشطة المختلفة وتدفع بالصادرات لأسواق العالم وتساهم في الحد من الفقر والبطالة.

الهند، ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان بعدد يتجاوز مليارا و353 مليون نسمة، تصنف الآن على أنها صاحبة أقوى خامس اقتصاد. ينطبق هذا الأمر مع دول أخرى باتت ضمن أقوى 10 اقتصادات في العالم، مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا والبرازيل، بل إن دولا نامية كثيفة السكان باتت تشق طريقها نحو الاقتصادات الكبرى، مثل روسيا وفيتنام وبنغلاديش ونيجيريا.

الزيادة السكانية لم تكن يوما سببا في مشكلة الفقر، بل الفقر هو نتاج سوء إدارة الموارد المتاحة ومنها الثروة البشرية.

مالك «تسلا» يخسر 15,2 مليار دولار بسبب بيتكوين

لندن ـ **العربي الجديد**

لم يعد إيلون ماسك، مالك شركة «تسلا» لصناعة السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة، أغنى شخص في العالم، بعد أن تراجعت أسهم شركته بنسبة 8,6% يوم الاثنين الماضي، ما أدى إلى محو نحو 15,2 مليار دولار من صافي ثروته بسبب الهبوط الأخير لعملة بيتكوين الرقمية التي أقدم على الاستثمار فيها. ويعدُّ هذا الانخفاض هو الأكبر لأسهم شركة «تسلا « منذ سبتمبر/ أيلول الماضي، مدفوعاً جزئياً بتصريحات «ماسك « خلال عطلة نهاية الأسبوع، التي قال فيها إن أسعار بيتكوين تبدو مرتفعة أكثر من قيمتها وذلك بالتزامن مع هبوط العملة المشفرة الأكثر رواجا في العالم. وجاءت رسالته، عبر وسيلته المفضلة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، بعد أسبوعين من إعلان «تسلا» استثمار 1,5 مليار دولار في بيتكوين.

وخسرت بيتكوين نحو 11 ألف دولار من قيمتها يوم الاثنين، بعد تحذيرات بشأن التداول بها والمخاطر العالية التي ترافق استثمارها، لتصل إلى 47,4 ألف دولار، قبل أن تستعيد جزءاً من خسائرها أمس الثلاثاء، ببلوغها نحو 50 ألف دولار. وكانت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين قد حذرت من خسارة المستثمرين أموالهم بسبب ضخ استثمارات في العملة الافتراضية، مشيرة إلى أن «المضاربة هي أساس تذبذبات سعر بيتكوين، وهذا عالي الخطورة». وتراجع ماسك إلى المركز الثاني في مؤشر «بلومبيرغ» للملياردیرات لأغنى 500 شخص في العالم بثروة صافية قدرها 183,4 مليار دولار، منخفضاً عن مستوى الذروة الذي بلغ 210 مليارات دولار في يناير/ كانون الثاني الماضي. بينما استعاد جيف بيزوس، مؤسس شركة «أمازون» للتجارة الإلكترونية، المركز الأول حتى مع انخفاض ثروته بمقدار 3,7 مليارات دولار إلى 186,3 مليار دولار، الاثنين الماضي. وظل صاحبا المليارات يتبادلان المواقع منذ يناير/ كانون الثاني الماضي مع تذبذب قيمة شركة «تسلا»، وارتفع السهم بنسبة 25% مع بدء عام 2021، قبل أن يمحو كل مكاسب هذا العام تقريباً. وتجاوز ماسك لفترة وجيزة جيف بيزوس، بعد أن جمعت شركته للصواريخ الفضائية «سبيس إكس» 850 مليون دولار في وقت سابق هذا الشهر، وقُدِّرت قيمة الشركة بنحو 74 مليار دولار، بزيادة 60% عن أغسطس/آب من العام الماضي.

طاقة

ذكرى تأميم نفط الجزائر: الارتهان الثقيل

تحل اليوم الذكرى الخمسين لاسترجاع الجزائر النفط والغاز من سطوة فرنسا، إلا أن البلاد التي كانت تعوم على مواردها، تئنّ اليوم تحت الأزمات

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تحل الذكرى الخمسون لتأميم حقول النفط والمحروقات في الجزائر واسترجاعها من فرنسا، في ظروف اقتصادية صعبة تتميز بتهاوي مداخيل الذهب الأسود التي تشكل 94 في المائة من إيرادات البلاد و79 في المائة من صادراتها. ويأتي هذا التراجع متزامناً مع ارتفاع الاستهلاك الداخلي النفطي، ما جعل النفط يتحول من نعمة استرجعت من المستعمر الفرنسي في 24 فبراير/ شباط 1971 إلى نقمة تؤرق اسهمها في البورصات الحكومة والشعب على السواء. أما المخططات الحكومية لفك أغلال التبعية النفطية في البلاد، فقد باءت كلها بالفشل حتى اليوم. لا بل تشير تقارير مختصة إلى أن الجزائر آيلة لأن تخرج من لائحة الدول النفطية مستقبلاً، لتصبح البلاد المازومة بلا موارد طبيعية كافية ولا بدائل اقتصادية ناجعة.

50 سنة من التبعية

لعل أكثر الأسئلة التي تكررت منذ بداية الأزمة الاقتصادية سنة 2014، كانت تلك المتعلقة بطريقة صرف وإنفاق أموال النفط، وكيف يمكن تحرير الاقتصاد الجزائري من قيود التبعية لمداخيل النفط. وفي تقييم للعقود الأربعة التي مرت بعد استرجاع الجزائر لسيادتها على النفط، قال الخبير الاقتصادي جمال نور الدين، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «النفط في الجزائر للأسف تحول من نعمة إلى نقمة نتيجة رهن الاقتصاد الوطني بهذه السلعة.

فمع كل هزة ارتدادية في الأسواق العالمية تنطلق صافرات الإنذار في الجزائر، كما تسبب النفط في القضاء على المساحات الزراعية التي تحولت إلى عقارات، وتم القضاء على المصانع عن طريق غلقها وتسريح عمالها». وأضاف المتحدث نفسه أن أموال النفط أغرقت الجزائر في دوامة التبعية الاقتصادية لغيرها باستيراد جل المواد الاستهلاكية حتى البسيطة منها، وأصبحت البلاد تستهلك أكثر مما تنتج، خاصة في السنوات الأخيرة التي فاق فيها سعر البرميل الواحد عتبة 100 دولار.

وعرفت الجزائر في السنوات الـ20 الماضية إنفاق أكثر من 1000 مليار دولار في البرامج الخماسية الأربعة التي أطلقها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وذلك بالاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، وهو الرقم الذي تحول إلى ورقة سياسية واقتصادية عجلت بسقوط نظام بوتفليقة. وحسب نور الدين، فإن الجزائر ضيعت فرصة كبيرة لتنويع مصادرها المالية في العقدين الماضيين، بعدما صرفت مبالغ ضخمة جداً من دون أن تخفض حجم مساهمة النفط في مداخيل البلاد ولو بـ5 في المائة، وهذا شيء يقع ضمن مسؤولية الحكومات المتعاقبة، حيث فضلت شراء «السلم الاجتماعي» من خلال استيراد كل شيء ودعم الأسعار، في وقت كان يتوجب عليها وضع نموذج اقتصادي جديد.

معطلة المؤشرات

وتواجه الجزائر بعد نصف قرن من استرجاع حقول النفط من المستعمر الفرنسي، صعوبات كبيرة في الحفاظ على صادراتها النفطية والغازية على السواء، في ظل ارتفاع الطلب الداخلي واستقرار الإنتاج، بل وانخفاضه في بعض الأشهر لأسباب تقنية، ما بات يهدد عائدات البلاد الريعية من العملة الصعبة.

وتشكل إيرادات الطاقة 92 بالمائة من إجمالي واردات الجزائر من العملات الأجنبية، حسب بيانات رسمية، ويأتي ذلك في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية حادة، زادتها تعقيداً الجائحة الصحية وركود الاقتصاد، وفقدان الدينار لبريقه بعد تسجيله أرقاماً متدنية غير مسبوقة أمام العملات الأجنبية. وتهاوت مؤشرات نفط وغاز الجزائر بشكل مخيف في السنوات الأخيرة، بشكل بات يؤرق حكومة الرئيس عبد المجيد تبون، التي بنت تمويل مخططها الخماسي 2020 - 2024 المقدر بـ260 مليار دولار على عائدات النفط.

بلغة الأرقام، أكد مدير مكتب «إنيرجي» للطاقة بباريس ومدير مجمع «سوناطراك» النفطي سابقاً، مراد برور، أن «الجزائر في عام 2019 انخفض إنتاجها النفطي إلى 1,4 مليون برميل يومياً، ما جعلها تحتل المرتبة 16 على مستوى العالم والثالث في أفريقيا بعد نيجيريا وأنغولا، ويعد هذا الانخفاض الأكبر على مدى عشر سنوات (مقارنة بعام 2009)، وبتراجع بلغ 17 في المائة في هذه المدة الزمنية، وفق بيانات رسمية.

وأضاف أن «تقديرات سوناطراك تشير إلى تراجع الإنتاج في 2020 المنتظر الكشف عن أرقامها المفصلة في الأيام المقبلة، بسبب التزام الجزائر باتفاق تخفيض الإنتاج مع منظمة أوبك. وفي العام الماضي، صدرت البلاد، بحسب الأرقام التي وصلتنا من وزارة الطاقة، حوالي 82,2 مليون طن من المكافئ النفطي من النفط والغاز مقابل 20 مليار دولار، بانخفاض قدره 40 في المائة في القيمة و11 في المائة في الحجم، مقارنة بعام 2019، ومن الصعب إعطاء هذه الأرقام قراءة أخرى سوى أن سنة 2021 ستكون صعبة على نفط الجزائر وغازها».

وأوضح مراد برور، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «من المؤكد أن الأزمة الصحية أدت إلى انخفاض الطلب العالمي وتسببت في انخفاض الأسعار، لكن الانخفاض في أحجام الصادرات لا يمكن تفسيره إلا من خلال انخفاض الإنتاج إلى 142 مليون طن في عام 2020، مقابل 157 مليون طن في عام 2019، بتراجع قدره 30 في المائة، مع العلم أن الطلب الداخلي قد انخفض أيضاً بسبب الوباء بـ13 في المائة، من 67 إلى 59 مليون طن من المكافئ النفطي».

من جانبه، أكد وزير الطاقة السابق عبد المجيد عطار (تمت إقالته في 21 فبراير/ شباط الحالي)، لـ«العربي الجديد»، أن «الاستهلاك الداخلي من الغاز ارتفع بنسبة 53 في المائة منذ 2009، وهو رقم كبير مقارنة بمستوى الناتج الداخلي الخام، لو نقارنه بألمانيا وفرنسا، أي أننا نستهلك الكثير من الطاقة من دون أن ننتج أي شيء آخر اقتصادياً، وهذا ما يعني أن نستهلك ولا نستثمر طاقتنا». وأضاف أن «الجزائر تواجه عدة امتحانات متقاطعة بين رفع الإنتاج وكبح الاستهلاك بالإضافة لتحسين استثمار أموال النفط لبعث الاقتصاد».

> تراجع الإنتاج النفطي العام الماضي بقيمة 40% عن 2019

محاولات عقيمة

طيلة العقود الخمسة التي عاشتها الجزائر تحت رحمة عائدات النفط، أطلقت الحكومات في ظل مختلف الرؤساء عدة مخططات لفك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، إلا أن كل المحاولات كانت فاشلة. ولم يغرد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خارج السرب، حيث استحدث وزارة كاملة تعنى بالانتقال الطاقوي، وأطلق في منتصف 2020 مخطط إنعاش الاقتصاد بـ25 مليار دولار، من 3 محاور كبرى و20 بنداً لإصلاح وإنعاش اقتصاد البلاد، المتضرر من ثنائية فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط.

ورأى الخبير الطاقوي مهماه بوزيان أن «إشكالية فك ارتباط الاقتصاد بالنفط تصطدم في كل مرة بغياب الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، وأحياناً كثيرة تكون الحسابات السياسية أولى، بحيث تحول عائدات النفط لدعم الأسعار وشراء السلم الاجتماعي وبالتالي تؤجل المخططات». وأضاف، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن «النفط بعد نصف قرن من استرجاعه من فرنسا لا يزال نقمة أكثر منه نعمة، ولم نستغل أمواله كما فعلت الكثير من الدول، ويصعب فعل ذلك في المدى القريب مع نقص الأموال».

لم تستفد الجزائر من نفطها لتطوير اقتصادها (جورج ميرزون/ Getty)

ضعف تنويع الاقتصاد

تؤكد مصادر «العربي الجديد» انه رغم كون الجزائر عضوا في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إلا ان استفادتها من إيرادات النفط تراجعت بشكل حاد، حيث تنتج في احسن الاحوال عُشر حصة المنتجين العمالقة في «أوبك» وخارجها، مثل العراق او السعودية او روسيا، كما تراجعت صادرات الغاز الطبيعي، في ظل ترسيخ النمط الاستهلاكي القائم على الاستيراد على حساب القطاعات المنتجة، الامر الذي جعل تنويع الاقتصاد حلما بعيد المنال.

مقابلة

اجراها **يوسف ابو وطفة**

قال وكيل وزارة الزراعة في قطاع غزة إبراهيم القدرة إن إجمالي الإنتاج الزراعي يبلغ 1400 طن يومياً، فيما تم تحقيق اكتفاء ذاتي في 15 سلعة مع إمكانية التصدير حال رفع الاحتلال قيوده

إبراهيم القدرة

8,3 ملايين دولار خسائر زارعية بسبب كورونا

الاحتلال والحصار ابرز عدوّي نمو زراعة غزة

■ ما هو واقع الزراعة والثروة الحيوانية في غزة اليوم؟

القطاع الزراعي يؤدي الدور المطلوب منه بشكل جيد ويحقق اكتفاءً ذاتياً، ورغم الكثير من الصعوبات والمعوقات فإن المواطن الفلسطيني يحصل بنسبة تصل إلى 100 في المائة على المحاصيل الأساسية، والتي يتم تسويق جزء منها إلى الضفة الغربية أو خارج فلسطين. بالنسبة لقطاع المواشي، فإن غزة تواجه مشكلة حقيقة. إذ لا نستطيع تلبية احتياجات السوق المحلي من الحليب ومشتقاته، وهذا يعود لأسباب منها الاحتلال والحصار الذي يمنع استيراد سلالات جيدة ويرفع تكلفتها على المربي. إلى جانب أن قطاع غزة لا ينتج أعلافا خضراء فيما يجبرنا الاحتلال على الاستيراد من خلاله وهو ما يرفع التكلفة. أما في ما يتعلق بالدواجن فهو أهم قطاع لدينا حيث حققنا اكتفاءً ذاتياً ولدينا القدرة بأن يكون هناك تصدير حال وقف عراقيل الاحتلال، إذ ننتج سنوياً أكثر من 200 مليون بيضة مائدة.

■ ما حجم الخسائر الناجمة عن جائحة كورونا؟

بلغ إجمالي الأضرار أكثر من 8,3 ملايين دولار، وطاولت مختلف القطاعات. إذ تضرر قرابة 3 آلاف صياد جراء منعهم من الوصول إلى البحر بفعل الإجراءات الاحترازية، إلى جانب توقف تسويق وتصدير الأسماك. وعلى صعيد تسويق المنتجات الزراعية ساهمت الإجراءات في وقف حصول المزارعين على أفضل الأسعار وترويج محاصيلهم بطريقة تحقق أرباحاً، وهناك ملايين الأشتال ماتت في مزارعها بسبب عدم قدرة المزارعين على الوصول إلى الأراضي.

■ هل يمكن القول إن غزة حققت الأمن الغذائي؟

تمكنا من توفير الأمن الغذائي في الأصناف الأساسية في عدة محاصيل مثل البندورة والبطاطا والخيار والبصل، أما في الشق الحيواني فاكتفينا ذاتياً في بيض الدواجن والدجاج اللاحم رغم المعوقات الإسرائيلية والقيود المفروضة. وهناك 15 صنفاً نقوم بتصديرها للضفة الغربية ولولا الاحتلال كان بمكننا تصديرها خارج فلسطين، وجميع هذه الأصناف تحقق فائضاً في الإنتاج، ويومياً ننتج 1300 طن إلى 1400 طن من مختلف أصناف الخضروات يتم تسويق 300 طن إلى الضفة الغربية فيما يستهلك القطاع قرابة 1100 طن.

■ ما هي أبرز العقبات التي تواجه قطاع الزراعة؟

الزراعة في غزة عدوها الأول الاحتلال والحصار المفروض منذ 14 عاماً، حيث يتم منع دخول مستلزمات الإنتاج مثل معقمات التربة، فيما يمنع المزارعون من الاستيراد بشكل مباشر. الاحتلال يحرمنا من 30 ألف دونم في المناطق الحدودية، وإذا سمح بالزراعة فهو يتحكم بطبيعة المحاصيل. يمنع الاحتلال زراعة الأشجار الطويلة والمعمرة ويقتصر السماح على زراعة الأصناف الورقية تحت ذرائع أمنية وحجب الرؤية ويقوم بتجريفها فوراً، إلى جانب عمليات الرش الجوي التي يقوم بها وعمليات فتح السدود.

■ ما حجم خسائر الحصار والحروب؟ وهل من تعويضات للمزارعين؟

إجمالي الخسائر المترتبة على الحروب الثلاث التي شنت على القطاع خلال 2009 و2012 و2014 بلغ أكثر من مليار و300 مليون دولار. ونحن كوزارة زراعة لا نقدم تعويضات إلا أنه بالتعاون مع جهات مانحة يتم تنفيذ مشاريع وإعادة تأهيل جزء لا بأس به من الأراضي الزراعية بهدف إعادتها للعمل، إلا أن إجمالي ما قدم لقرابة 40 ألف متضرر لا يزيد عن 30 في المائة من الخسائر، وهناك عدد كبير منهم لم يتلقَ أي تعويضات.

■ كم عدد العاملين الزراعيين في قطاع غزة؟

يعمل في هذا القطاع 55 ألف شخص، منهم مزارعون وعمالة دائمة وعمالة موسمية ووسطاء نقل وأعمال أخرى مرافقة، وفي ظل الحصار يعتبر القطاع الزراعي هو الوحيد الذي يعمل بكامل طاقته الإنتاجية وهناك زيادة في أعداد العاملين فيه.

■ يشهد ملف الدواجن مضاربة كبيرة في الأسعار، هل هناك سوق سوداء؟

تذبذب الأسعار أمر طبيعي. ولا يوجد لدينا سوق سوداء فنحن ضمن الإجراءات الأخيرة قمنا بتعويم إدخال البيض المخصب والأعلاف إلى غزة بشرط الجودة، ونضمن حرية المنافسة وجودة ما يتم استيراده، وحال وجود أي عملية احتكار في السلع سواء في البيض المخصب أو الأعلاف، نقوم باتخاذ إجراءات حاسمة وقاسية بحق المخالفين.

اسواق

أسعار الزيوت تحيي المقاطعة في المغرب

أدى رفع أسعار الزيوت النباتية في المغرب إلى إطلاق حملة مقاطعة على مواقع التواصل الاجتماعي تستهدف الشركات المنتجة التي اتفقت على زيادة موحدة في الأسعار

الرباط ـ **عادل نجدي**

أثارت زيادة مفاجئة في أسعار الزيوت النباتية في المغرب، غضباً عارماً وصل إلى حد إطلاق حملة على مواقع التواصل الاجتماعي لمقاطعة الشركات المنتجة، وذلك في خطوة تعيد إلى الأذهان ما عاشته البلاد في عام 2018 من حملة شعبية لمقاطعة منتجات ثلاث شركات كبرى.

وارتفعت أسعار الزيوت النباتية، التي تعد من المواد الأساسية، بالتزامن مع التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا، وما ترتب عنها من فقدان العديد من المواطنين أشغالهم وتراجع مداخيل الأفراد والأسر. ورفعت الزيادة الجديدة، التي تمت باتفاق بين جميع العلامات التجارية في المغرب، من سعر اللتر الواحد من الزيت درهمين، فيما ارتفع ثمن 5 لترات بقيمة 10 دراهم (أكثر من دولار). وبررت الشركات سبب الزيادة بأنه يعود إلى ارتفاع ثمن النباتات الزيتية في الأسواق العالمية ونقص الإمدادات، فيما أكد رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات حماية المستهلكين في المغرب، محمد كيماوي، أن هناك تلاعبا واستغلالا من قبل الشركات المنتجة للزيوت لقانون حرية الأسعار لمراكمة أرباح طائلة على حساب المواطنين، وسط غياب تدخل الحكومة.

وأوضح كيماوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الزيادة في أسعار الزيوت طبقت من قبل جميع الشركات، ما يحيل إلى وجود اتفاق ضمني بينهما؛ وهو أمر يعتبر غير قانوني، ويخالف منطق المنافسة.

ولفت إلى أن الحكومة مطالبة بتعديل القوانين من أجل الحد من تلاعب الشركات بالأسعار. واعتبر أن الزيادة في أسعار الزيوت النباتية خطوة استفزازية لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني غير القادر على تحمل اللجوء إلى سلاح المقاطعة كما كان الأمر في عام 2018.

لكن المحلل الاقتصادي المغربي، عبد النبي أبو العرب، رأى في حديث مع «العربي الجديد» أن سياق الدعوة إلى المقاطعة التي حدثت في عام 2018 مختلف بشكل كبير عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المغرب اليوم بصفة عامة، في ظل نوع من الالتئام الاجتماعي والشعبي خصوصا في ظروف الجائحة. واستبعد أن يتطور الأمر إلى حملة شعبية شاملة بالنظر إلى أن الزيادة الجديدة معزولة جدا، حيث إن المواد الغذائية والفواكه والخضروات موجودة بوفرة في الأسواق، وكذا تحسن المعطيات الماكرو اقتصادية خاصة مع جودة الموسم الفلاحي بفضل التساقطات المطرية المسجلة إلى حد الساعة.

واعتبر الفريق النيابي لحزب الأصالة والمعاصرة، أكبر حزب معارض، في سؤال وجهه إلى رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، الزيادة في أسعار الزيوت النباتية من دون سابق إنذار «ضربا للقدرة الشرائية للمواطنين»، التي وصلت إلى مستوى لا يطاق بسبب الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا»، داعيا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمراجعة هذه الأسعار والتصدي لمثل هذه الممارسات.

وكان المغرب قد عاش انطلاقا من 20 إبريل / نيسان 2018 حملة مقاطعة اقتصادية استهدفت ثلاث شركات كبرى، هي شركة «أفريقيا غاز» للمحروقات، وشركة «سيدي علي» للمياه المعدنية، ثم شركة «سنطرال دانون» للحليب ومشتقاته.

وشكلت المقاطعة بالنسبة للعديد من المغاربة سلاحا جديدا تعجز السلطات عن مواجهته، ووسيلة ضغط من أجل تفعيل رقابة شعبية على سوق الاستهلاك.

تضاؤل القدرة الشرائية للمواطنين (Getty)

اقتصاد الناس

تحرير الجنيه السوداني يضرب سوق الدواء

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

حذرت مصادر مسؤولة في قطاع الدواء في السودان من تأثير تعويم الجنيه على تفاقم فقدان الأدوية من الأسواق، خاصة المنقذة للحياة البالغ عددها 1700 صنف، إضافة إلى المحاليل الوريدية وعلاجات أمراض الجهاز التنفسي والأمراض النفسية والعصبية والأمراض المزمنة. يأتي ذلك، وسط إحجام الشركات المستوردة عن تسليم العديد من الأصناف للصيدليات بعد قرار تعويم سعر الصرف، ما انعكس أزمة إضافية على المواطنين.

وكشف الرئيس السابق لشعبة الصيدليات مالك مجموعة صيدليات بالخرطوم د. نصري مرقس لـ«العربي الجديد»، عن توقف عدد من شركات استيراد الأدوية والبالغ عددها 100 عن البيع وإحجامها عن إكمال تسليم الطلبيات السابقة للصيدليات تجنباً للخسائر من جراء تحرير العملة. ولفت إلى المشاكل الكبيرة التي يسببها التحرير، بسبب التغيير اليومي في سعر الصرف والذي يضطر شركات استيراد لتغيير الأسعار يومياً تجنباً للخسائر.

وأشار مرقس إلى إغلاق عشرات الصيدليات في العاصمة والولايات المختلفة، وأوشك المتبقي منها على إعلان إفلاسه، بسبب الخسائر التي تعرضت لها مع تذبذب سعر الصرف وارتفاع الدولار إلى مستويات غير مسبوقة، محذراً من أن يؤدي استمرار الشركات في التوقف عن البيع إلى ندرة الأدوية خاصة تلك المنقذة للحياة. وطالب بنك السودان المركزي باستثناء عاجل لقطاع الأدوية باعتماد سعر ثابت له مقابل الدولار. وقال الناطق الرسمي باسم غرفة مستوردي الأدوية، مدير شركة شكاك لاستيراد الأدوية، يوسف شكاك لـ«العربي الجديد»، إن الأدوية ستظل مدعومة من قبل الحكومة حتى نهاية العام الحالي 2021 وفق تأكيدات وزير المالية، ولن تتأثر الأصناف المختلفة من الأدوية بقرار تعويم الجنيه.

ولفت شكاك إلى مصادقة محفظة السلع الاستراتيجية الإثنين على تحويلات بالنقد الأجنبي لاستيراد الأدوية بالسعر القديم، نافياً أي اتجاه لإجراء تغيير في تسعيرة الأدوية. وتوقع استئناف نشاط الشركات المتوقفة عن البيع بسبب التخوف من التعويم عقب المبالغ التي قامت بضخها محفظة السلع لزوم الاستيراد.

واعتبر المدير العام لشركة فارما للأدوية د. محمد فتحي لـ«العربي الجديد» أن الحديث حول أثر التعويم على الأدوية سابق لأوانه، بسبب عدم وضوح سياسات الحكومة الانتقالية حوله حتى الآن، وإن كانت ستستمر في دعمه ضمن السلع الاستراتيجية أم لا. وشرح أنه إذا قررت الحكومة الاستمرار في دعم الدواء فهذا يعني أنه لن يتأثر بطبيعة الحال بقرار تعويم الجنيه. وأشار فتحي إلى وجود فجوة كبرى في توافر الدواء في الأسواق السودانية، ومن شتى الأصناف المحلية والمستوردة، بسبب عدم إيفاء الحكومة بالتزاماتها السابقة بتوفير التمويل بالنقد الأجنبي لزوم الاستيراد. وقال فتحي إن الأموال التي أعلن عن ضخها عبر محفظة السلع الاستراتيجية هي متأخرات ديون للشركات.

وشرح أن الحكومة الانتقالية التزمت بعد تكوين المحفظة بتوفير مبلغ 60 مليون دولار لاستيراد الدواء، وسددت منها 32 مليون دولار فقط فيما قامت الشركات باستيراد أدوية بأجمالي المبلغ على أمل التزام الحكومة بالسداد. وأضاف أن المحفظة توقفت عن دفع المستحقات للشركات بسبب تذبذب سعر الصرف قبل الإيفاء بمتأخراتها والبالغة 28 مليون دولار، ما اضطر عدداً من الشركات للتوقف عن البيع إلى حين حصولها على استحقاقاتها من الحكومة تجنباً للخسائر. ودعا عضو لجنة الصيادلة المركزية أنس الصديق في حديث مع «العربي الجديد»، الحكومة إلى وضع سياسة واضحة لتحقيق الاستقرار في سوق الدواء وتجنب الأضرار السالبة الناتجة عن قرار تعويم الجنيه، مشيراً إلى ضرورة أن تضع الحكومة دعم الدواء في أول قائمة أولوياتها.

ونفى الصديق صدور أي قرار حكومي رسمي بتعويم سعر صرف الدولار المخصص لاستيراد الأدوية، محذراً من هذه الخطوة التي «ستسبب ارتفاعاً جنونياً في أسعار الأدوية التي تعتبر من أبسط حقوق المواطن السوداني». وكشف الصديق عن تراجع نسبة الأدوية المتوفرة في الإمدادات الطبية الحكومية إلى أقل من 48 في المائة من الأصناف المنقذة للحياة، بسبب تراكم الديون لتبلغ 140 مليون يورو، الأمر الذي أدى لانقطاع أكثر من 800 من أصل 1700 صنف منقذ للحياة.

أخبار

ارتفاع التضخم في السعودية

توقع البنك المركزي السعودي استمرار ارتفاع معدل التضخم السنوي في البلاد خلال الربع الأول من 2021، نتيجة رفع ضريبة الأثر الحسابي لرفع ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15 في المائة اعتبارا من النصف الثاني من 2020. واعتبارا من يوليو/ تموز الماضي بدأت السعودية رفع ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة إلى 15 في المائة لمواجهة انخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا. وحسب تقرير حديث، الثلاثاء، لا يتوقع البنك أن يشهد التضخم تغيراً ملحوظا مقارنة بالربع الرابع من 2020. وكان التضخم السنوي قد ارتفع 5,6 في المائة في الربع الرابع من العام الماضي.

وتشير توقعات البنك الدولي لمؤشر أسعار السلع العالمية الأساسية، إلى ضغوط تضخمية لبعض القطاعات لعام 2021، منها ارتفاع الطاقة 7,8 في المائة والأسمدة 1,5 في المائة. وبحسب التقرير، تشير توقعات صندوق النقد الدولي لمؤشر أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض الضغوط التضخمية لعام 2018.

تراجع السيولة في الكويت

تحاول الكويت تغطية عجز الميزانية العامة من خلال مبادلة بعض الأصول والسحب من صندوق الثروة السيادي، في وقت تدفع فيه المواجهة بين الحكومة والبرلمان مجلس الوزراء للبحث عن تدابير لتخفيف حدة الأزمة المالية التي تعيشها البلاد، بينما ما زالت الإصلاحات الهيكلية لا تحرز تقدما. وهذا الأسبوع، قدم مجلس الوزراء، مشروع قانون إلى البرلمان من شأنه أن يسمح للحكومة بسحب ما يصل إلى خمسة مليارات دينار (16,53 مليار دولار) سنويا من صندوق الثروة السيادي للبلاد، المعروف بصندوق الأجيال القادمة وتديره الهيئة العامة للاستثمار، الذي لم تلجأ إليه الحكومة إلا مرة واحدة كانت خلال حرب الخليج الأولى. وقال مصدر حكومي لرويترز، الثلاثاء، إن «خمسة مليارات دينار لن تحل المشكلة. الحكومة يجب أن تحل المشكلة عبر الإجراءات الأخرى.. هذا لا يشكل بديلا عن قانون الدين العام الذي يجب أن يقره البرلمان». وأضاف «الحكومة ليست لديها خيارات أخرى غير المضي في خطوات الإصلاح الاقتصادي». وأضاف المصدر أن الخطوات الحكومية لحل مشكلة العجز المالي، الذي يُقدر بنحو 40 مليار دولار في السنة المالية 2021-2022، تتمثل في أربع سياسات ستعمل عليها خلال الفترة المقبلة، وهي خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية وإقرار قانون الدين العام ثم الاستعانة بصندوق الأجيال القادمة في حال وجود عجز بعد تطبيق كل هذه الخطوات.

هبوط قيمة الليرة السورية

تواصل الليرة السورية انخفاضها المتسارع مقابل الدولار، مع تسجيل سعر صرف الدولار الواحد 3400 ليرة، الثلاثاء، في بلد تتفاقم فيه الأزمة الاقتصادية يوميا.

وتسارعت وتيرة انخفاض الليرة السورية بعد طرح النظام السوري الشهر الماضي ورقة نقدية جديدة بقيمة 2 آلاف ليرة.

ووصلت قيمة الدولار إلى 3000 ليرة سورية في 24 يناير/ كانون الثاني الماضي، فيما وصلت اليوم إلى 3400 ليرة، لتفقد بذلك الليرة 13,3 في المائة من قيمتها خلال شهر واحد. يشار إلى أن الدولار الواحد كان يعادل نحو 50 ليرة سورية قبيل الحرب الأهلية. وبالتالي خسرت الليرة 68 ضعفا من قيمتها خلال العقد الأخير.

أسواق

قفزت أسعار السلع إلى أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من ثماني سنوات، وسط ازدهار شهية المستثمرين لكل شيء، من النفط إلى الذرة، بدعم من عودة الاستهلاك مع خروج جزء كبير من العالم من الإغلاق، ما يزيل الكثير من التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا

عودة الإنتاج بالتدرج

الخروج من الإغلاق ينعش السلع الأولية... والنفط أكثر حضوراً

النحاس فوق 9 آلاف دولار للطن للمرة الأولى منذ تسع سنوات (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

عادت السلع الأولية لدورة الانتعاش من جديد، متجاوزة الكثير من التداعيات التي خلفتها جائحة فيروس كورونا منذ بداية العام الماضي، إذ تعرّضت لصدمة غير مسبوقة، بسبب الإغلاقات التي شهدها العالم لمواجهة الوباء وهبوط الطلب على الكثير من المواد.

وقفزت أسعار السلع إلى أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من ثماني سنوات، وسط ازدهار شهية المستثمرين لكل شيء، من النفط إلى الذرة، وسط رهان على أن التحفيز الحكومي، لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، بالإضافة إلى أسعار الفائدة القريبة من الصفر، سوف يغذي الطلب ويولد التضخم مع انتعاش الاقتصاد. وارتفع مؤشر بلومبيرغ للسلع، الذي يتتبع تحركات أسعار 23 مادة خام، بنسبة 1,6%، يوم الاثنين الماضي، إلى أعلى مستوى له منذ مارس/ آذار 2013، بينما اكتسب المؤشر بالفعل أكثر من 60% منذ أن وصل إلى أدنى مستوى له في أربع سنوات في مارس/ آذار من العام الماضي 2020.

وقال بارت ميليك، رئيس استراتيجية السلع في بنك الاستثمار الكندي «تي دي سيكيوريتيز»، وفق وكالة بلومبيرغ، أمس، إن «الأشخاص الذين تجاهلوا السلع لفترة طويلة، بدأوا الآن في الحصول على مراكز بالسوق».

وفي وقت سابق من فبراير/ شباط الجاري، ذكر بنك الاستثمار الأميركي «جيه بي مورغان» أن السلع تبدو وكأنها قد بدأت دورة فائقة جديدة، كما أشار بنك غولدمان ساكس إلى بدء دورة الصعود للسلع، بينما شهدت أربع دورات على مدار المائة عام الماضية. وارتفع النحاس فوق 9 آلاف دولار للطن للمرة الأولى منذ تسع سنوات، كما صعدت القهوة والسكر. وقال محلل «جيه بي مورغان» بقيادة ماركو كولانوفينش في مذكرة في 10 فبراير/ شباط الجاري إن ارتفاع السلع سيكون قصة انتعاش اقتصادي هائل بعد الوباء، فضلاً عن السياسات النقدية والمالية المتساهلة جداً.

ووفق المحللين فإن السلع قد تقفز أيضاً كنتيجة غير مقصودة لمكافحة تغير المناخ، حيث يزداد الطلب على المعادن اللازمة لتدشين البنية التحتية للطاقة المتجددة وتصنيع البطاريات والمركبات الكهربائية. كذلك طاول الصعود أسعار الذهب، الذي وصل إلى ذروة أسبوع، أمس الثلاثاء، حيث تعززت جاذبيته بفعل مخاوف من ارتفاع التضخم أكثر. ولامس المعدن النفيس في المعاملات الفورية مستوى 1815 دولاراً للأوقية (الأونصة).

وبدا النفط أكثر حضوراً في المشهد، بتسجيله صعوداً كبيراً منذ بداية العام الجاري، وسط توقعات باكتساب مزيد من المكاسب خلال الأشهر المقبلة بعودة الطلب على الخام إلى مستويات ما قبل الجائحة والتقليص القسري الذي تعرضت له الإمدادات الأميركية بفعل موجة الصقيع غير المسبوقة التي تضرب ولاية تكساس مركز إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة منذ نحو أسبوعين.

ولامس خام برنت 67 دولاراً للبرميل، أمس، كما وصل خام غرب تكساس الأميركي إلى نحو 63 دولاراً للبرميل، ليصعد الخامان القياسيان ما يزيد عن 2% بعد أن قفزا بنحو 4% يوم الاثنين الماضي. وفي ختام تعاملات الأسبوع الماضي، أغلقت عقود خام برنت لأقرب استحقاق عند 62,7 دولاراً للبرميل، مسجلة أعلى مستوى منذ ديسمبر/ كانون الأول 2019.

ويستفيد النفط من حالة التفاؤل حيال توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وإقدام العديد من الاقتصادات الكبرى على فتح المزيد من الأنشطة، فضلاً عن الخفض القسري لإنتاج الخام الأميركي. وقالت مصادر إن منتجي النفط الصخري في جنوب الولايات المتحدة قد يستغرقون ما لا يقل عن أسبوعين لاستئناف إنتاج ما يزيد عن مليوني برميل يومياً من الخام بسبب برودة الطقس، إذ يتباطأ التعافي بفعل خطوط الأنابيب المتجمدة وانقطاعات الكهرباء.

ويبدو أن تحركات النفط نحو الصعود أسرع من توقعات المؤسسات المالية العالمية، إذ توقع بنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس في تقرير له، يوم الاثنين الماضي، بلوغ خام برنت 70 دولاراً للبرميل في الربع الثاني العام الجاري وأن يصل إلى 75 دولاراً في الربع الثالث. كذلك يتوقع بنك مورغان ستانلي أن ترتفع أسعار خام برنت إلى 70 دولاراً للبرميل في الربع الثالث بفضل «مؤشرات على تحسن كبير للسوق» من بينها احتمالات طلب أفضل.

قال روب هاوورث، كبير محللي الاستثمار في «بو إس بنك» لإدارة الثروات «مع إعادة فتح الاقتصادات وتسارع التطعيمات، يتعين على السوق أن يتساءل عما إذا كان هناك ما يكفي من النفط في الوقت الحالي مع اقترابنا من موسم ذروة الطلب».

كما قال بن لوكوك، الرئيس المشارك لتداول النفط في مجموعة ترافيغورا، في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ، إن أسواق النفط النفسي والجسدي، كذلك بدأت دول أوروبية واسيوية في اتباع خطوات مماثلة. وكان القسري لإنتاج الخام الأميركي. وقالت مصادر إن منتجي النفط الصخري في جنوب الولايات المتحدة قد يستغرقون ما لا يقل عن أسبوعين لاستئناف إنتاج ما يزيد عن مليوني برميل يومياً من الخام بسبب برودة الطقس، إذ يتباطأ التعافي بفعل خطوط الأنابيب المتجمدة وانقطاعات الكهرباء.

ويبدو أن تحركات النفط نحو الصعود أسرع من توقعات المؤسسات المالية العالمية، إذ توقع بنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس في تقرير له، يوم الاثنين الماضي، بلوغ خام برنت 70 دولاراً للبرميل في الربع الثاني العام الجاري وأن يصل إلى 75 دولاراً في الربع الثالث. كذلك يتوقع بنك مورغان ستانلي أن ترتفع أسعار خام برنت إلى 70 دولاراً للبرميل في الربع الثالث بفضل «مؤشرات على تحسن كبير للسوق» من بينها احتمالات طلب أفضل.

قال روب هاوورث، كبير محللي الاستثمار في «بو إس بنك» لإدارة الثروات» مع إعادة فتح الاقتصادات وتسارع التطعيمات، يتعين على السوق أن يتساءل عما إذا كان هناك ما يكفي من النفط في الوقت الحالي مع اقترابنا من موسم ذروة الطلب».

كما قال بن لوكوك، الرئيس المشارك لتداول النفط في مجموعة ترافيغورا، في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ، إن أسواق النفط تستفيد بقوة من خروج جزء كبير من العالم من الإغلاق، فضلاً عن تقلص الإنتاج في الولايات المتحدة بسبب العاصفة الثلجية، مشيراً إلى أن حوالي 40 مليون برميل من إنتاج فبراير/ شباط معظمها من حوض بيرميان في تكساس، لن يتم إنتاجها بسبب التجمد.

ويوم الاثنين الماضي، أعرب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عن أمله في عودة الحياة إلى طبيعتها بشكل شبه تام بحلول نهاية يونيو/ حزيران المقبل، عارضاً أمام البرلمان خطة من أربع مراحل كبرى لرفع القيود المفروضة لمكافحة كورونا في بلاده. وأكد أنه لا يمكن الاستمرار إلى ما لا نهاية مع قيود تضعف الاقتصاد والرفاه

ارتفاع التضخم في منطقة اليورو

أظهرت بيانات صادرة عن مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي «يوروستات»، أمس، ارتفاع التضخم في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة في يناير/ كانون الثاني الماضي، بسبب زيادة أسعار الخدمات والسلع الصناعية، بعد انخفاض الأسعار على مدى شهور. وأشارت البيانات، التي أوردتها رويترز، إلى أن أسعار المستهلكين ارتفعت 0,2% على أساس شهري و0,9% على أساس سنوي، حيث زادت أسعار الطاقة 3,8% على أساس شهري.

> النفط يرتفع بأكثر من 25% منذ بداية العام الجاري

خام برنت قد اكتسب بالأساس أكثر من 25% منذ بداية العام الجاري، وذلك بعد تعهد المملكة العربية السعودية في يناير/ كانون الثاني الماضي بتعميق قيود الإنتاج، مما يساعد في تفكيك المخزونات العالمية التي تراكمت خلال جائحة كورونا.

وانخفض النفط الخام المخزن في البحر إلى أدنى مستوى له في 11 شهراً الأسبوع الماضي، وفقاً لشركة فورتكسا للتحليلات النفطية، في علامة أخرى على تضاؤل الإمدادات. وتتوقع شركات نفط أن يصل سعر الخام إلى 80 دولاراً للبرميل، وذلك وفق ما رجّح مسؤول تجاري في شركة النفط الحكومية الأذربيجانية «سوكار»، بسبب انخفاض مخزونات النفط الزائدة التي تراكمت خلال فترة الإغلاقات.

ويبلغ متوسط استهلاك النفط حالياً قرابة 95,8 مليون برميل يومياً، مقارنة مع متوسط 100 مليون برميل يومياً في الأشهر الأربعة التي سبقت التفشي العالمي لجائحة كورونا. ووفق توقعات غولدمان ساكس، فإن عودة الاستهلاك لمستويات ما قبل الجائحة قد تتحقق مجدداً بحلول يوليو/ تموز المقبل. ومع ذلك، فإن صورة العرض النفطية، في علامة أخرى على تضاؤل الإمدادات، ستتجه السعودية وروسيا نحو اجتماع تحالف «أوبك+» في الرابع من مارس/ آذار المقبل بآراء متباينة بشأن ما إذا كان التحالف سيضيف مزيداً من المعروض إلى السوق في إبريل/ نيسان أم يبقي على خفض الإمدادات.

وتريد المملكة إبقاء الإنتاج ثابتاً، وفق مندوبين في منظمة «أوبك»، لكن موسكو تشير إلى أنها لا تزال تريد المضي قدماً في زيادة الإنتاج، بينما تسير التوقعات نحو حفاظ المنتجين على مكاسب الأسعار قدر الإمكان، لا سيما بعد أن عانوا من ضغوط مالية كبيرة بسبب تهاوي الأسعار التي نزلت إلى نحو 20 دولاراً للبرميل في إبريل/ نيسان الماضي بسبب تداعيات كورونا وسباق الإنتاج بين روسيا والسعودية قبل التوصل إلى اتفاق لخفض الإمدادات لاحقاً.

وفي إبريل/ نيسان 2020، اتفقت دول تحالف «أوبك+» التي تضم الأعضاء في منظمة أوبك وكبار المنتجين من خارجها على رأسها روسيا على خفض تاريخي للإنتاج بمقدار 9,7 ملايين برميل يومياً، اعتباراً من مطلع مايو/ أيار 2020، وتم تقليص التخفيضات إلى 7,7 ملايين برميل اعتباراً من مطلع أغسطس/ آب حتى نهاية العام، قبل أن يتم في يناير/ كانون الثاني الماضي تخفيف خفض الإنتاج مجدداً إلى 7,2 ملايين برميل يومياً، يستمر حتى إبريل/ نيسان 2022.

انخفاض صادرات النفط الإيرانية

قالت شركة بترو- لوجيستيكس لتتبع للصادرات عبر تتبع شحنات الناقلات البترولية، إن صادرات النفط الخام الإيرانية انخفضت في فبراير/ شباط الجاري بنحو 250 ألف برميل يومياً، مما يشير إلى أن القفزة التي شهدتها الشحنات تفقد قوة الدفع.

وارتفعت صادرات إيران، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، من النفط في يناير/ كانون الثاني الماضي، بعد دفعة في الربع الأخير من العام 2020، على الرغم من العقوبات الأميركية، في إشارة إلى أن انتهاء ولاية دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة ربما يغير سلوك المشترين للخام الإيراني.

لكن شركة بترو- لوجيستيكس، ومقرها جنيف، والتي تقدم تقييمات البيانات التي تستند إلى تتبع الناقلات، أبلغت وكالة رويترز، أمس الثلاثاء، أن الشحنات تراجعت إلى المستويات المسجلة في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول، «قبل الزيادة التي تحققت في يناير/ كانون الثاني».

ولم تذكر الشركة رقماً محدثاً لشحنات يناير/ كانون الثاني، إلا أنها ذكرت في 26 يناير/ كانون الثاني أن تقديرات الصادرات الإيرانية تتجاوز 600 ألف برميل يومياً في ذلك الشهر للمرة الأولى منذ إبريل/ نيسان 2019 بعد ارتفاعها 100 ألف برميل يومياً في الربع الأخير من العام الماضي.

(رويترز)

صادرات النفط تضررت بشدة بسبب العقوبات الأميركية (الأناضول)

كوريا الجنوبية ثالث أفضل اقتصاد رغم الانكماش

الاقتصاد الكوري للقى دعما بفضل تعافي الصادرات والتحفيز الحكومي (Getty)

أظهرت بيانات صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاقتصاد الكوري سجل ثالث أفضل أداء بين الاقتصادات الرئيسية حول العالم خلال عام 2020، على الرغم من الانكماش الذي شهده بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد. وقد انكمش الاقتصاد الكوري بنسبة 1% العام الماضي مقارنة بالعام السابق له، ولكنه أظهر ثالث أفضل أداء من بين 15 دولة رئيسية، وفقا للبيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية امس الثلاثاء. وجاءت الصين في المركز الأول مع نمو اقتصادها بنسبة 2,3% على أساس سنوي، وتلتها النرويج رغم تسجيلها انكماشا بنسبة 0,8%، وجاءت في المركز الرابع إندونيسيا بانكماش بنسبة 2,1%، وخامسا السويد بانكماش 2,8%، بينما حلت الولايات المتحدة في المركز السادس بانكماش 3,5%، والياباان سابعاً بانكماش 4,8%، ثم ألمانيا بانكماش 5% وفرنسا بانكماش 8,2%. وشهد الاقتصاد البريطاني انكماشاً بنسبة 9,9% على أساس سنوي في 2020، في حين عانى الاقتصاد الإسباني من انكماش شديد بنسبة 11%. وتلقى الاقتصاد الكوري دعما بفضل تعافي الصادرات التي تعد محرك النمو الاقتصادي الأساسي، بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي المتزايد لمواجهة تداعيات تفشي الجائحة. وقد توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي أن ينمو الاقتصاد الكوري بنسبة 2,8% في 2021 مقارنة بالعام الماضي.

(العربي الجديد)

بوادر انتعاش للسياحة العالمية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

رغم بقاء القيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا الجديد على السفر في معظم أنحاء العالم، إلا أن الآمال في عودة الانتعاش للسياحة العالمية تبدو حاضرة، فهناك بصيص من التفاؤل سواء بالنسبة للصناعة أو للأشخاص الذين يتوقون إلى إزالة الغبار عن حقائبهم، حيث بدأ المسافرون بالحجز لرحلات يأملون في القيام بها بعد شهور أو أكثر في المستقبل.

ولا تزال صناعة السفر العالمية التي تبلغ قيمتها 1,7 تريليون دولار تعاني بشكل عام، إلا أن بعض الوجهات تزدهر حالياً، لا سيما في الولايات المتحدة وأفريقيا وحتى أوروبا، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ، رصد حالات الحجز في فنادق تلك المناطق في فترات مواسم الذروة. وفي ميامي الواقعة في جنوب شرق ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة، حُجزت معظم الغرف في فنادقها الخمسة عشر من فئة الخمس نجوم، التي يمكن حجزها على موقع «إيكسبيديا»، أثناء أسبوع عطلة «يوم الرؤساء».

وكانت الغرف المتوفرة مقتصرة على الأغلى فقط، مثل الجناح الرئاسي في فندق «وان هوتيل ساوث بيتش»، الذي تبلغ مساحته 4500 قدم مربعة بكلفة 50,6 ألف دولار في الليلة، أي ما يقرب من نصف مليون دولار للحجز في عطلة فبراير/ شباط بأكملها.

وتمنح السلطة الاتحادية في الولايات المتحدة مواطنيها عطلة رسمية في ثالث اثنين من فبراير/ شباط من كل عام، للاحتفال بـ«يوم الرؤساء»، الذي يصادف عيد ميلاد الرئيس الأميركي جورج واشنطن. وتمثل ميامي بالنسبة للمسافرين الأميركيين نقطة العودة الحذرة للسياحة، وفقاً لمسح غير رسمي لأكثر من عشرة من مقدمي خدمات السفر، ومواقع الحجز عبر الإنترنت، والمجموعات الصناعية، والمحللين، والاستشاريين.

وتعد الأماكن البعيدة المفتوحة على مصرعيها من بين الاختيارات الأكثر شيوعاً أيضا. وعلى «غوغل»، أثارت القارة القطبية الجنوبية أكبر ارتفاع في اهتمام المسافرين الأميركيين. كما تتجه جزر المالديف إلى الصعود أيضاً، فقد سجلت الدولة المزيد من طلبات البحث المتعلقة بالسفر على «غوغل» أكثر من أي دولة أخرى في الفترة الممتدة من نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 إلى يناير/ كانون الثاني 2021. وفي تلك المرحلة، قال مستشارو السفر إن إيطاليا وفرنسا واليونان واليابان كانت من بين أفضل الوجهات المخطط لها لعام 2021.

تزايد الطلب على السياحة في المالديف (Getty)

رؤية

بيتكوين... الفقاعة المنطقية

شريف عثمان

بعد أكثر من عام من الارتفاعات المتواصلة، شهدت الساعات الأخيرة من الأسبوع الماضي وصول العملة المشفرة بيتكوين إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، مرتفعةً بقيمتها السوقية لأكثر من تريليون دولار، وتاركة المتعاملين في أسواق المال بين منتشٍ بارتفاع قيمة استثماراته لمستويات قياسية متتالية، وحزينٌ لعدم لحاقه بالقطار فائق السرعة قبل انطلاقه، وثالثٍ يقف معه، ويتمنى لو كان مع الأول.

وبعد أن كانت قيمتها السوقية لا تتجاوز مائتي مليار دولار قبل ستة أشهر فقط، سجلت أولى العملات المشفرة وأكبرها صباح الجمعة سعر 53,7 ألف دولار السحري للوحدة الواحدة، لتصل بالقيمة الإجمالية لكل الوحدات المتداولة منها إلى تريليون دولار، لتواصل تحليقها متجاوزة سعر 56 ألف دولار في الساعات الأخيرة من يوم الجمعة بتوقيت نيويورك، ثم لتتجاوز مستوى 58 ألف دولار خلال عطلة نهاية الأسبوع، قبل أن تشهد بعض التراجع في الساعات الأولى من أول أيام عمل الأسبوع.

ورغم عدم وجود أهمية حقيقية للرقم الذي يتكون من اثني عشر صفراً على يمين الواحد، إلا أنه بالتأكيد مَثّل علامة فارقة في مشوار بيتكوين لتحقيق حلم من تبنوها قبل عقد كامل في تحدٍ للدولار ولعب دور في تسوية المعاملات الدولية، كما الاستحواذ على حصة من احتياطيات النقد الأجنبي للدول، بعد تجاوز قيمة وحدات العملة مجتمعة القيمة السوقية لشركة فيسبوك، صاحبة موقع التواصل الاجتماعي الشهير، واقترابها من الوصول إلى قيمة شركة ألفابيت، الشركة الأم لمحرك البحث واسع الانتشار غوغل، وربما عملاق تجارة التجزئة الإلكترونية أمازون، حال استمرار سعرها في الارتفاع على النحو الذي شهدناه خلال الشهور الأخيرة.

وأرجع محللون تواصل تسجيل المستويات القياسية لسعر العملة إلى توالي إعلان الشركات الأميركية الكبرى، وبصفة خاصة المؤسسات المالية، عزمها الاستثمار فيها وإتاحة الفرصة لعملائها لتسوية معاملاتهم بها، كما الاحتفاظ بها وتحويلها.

وفي واحدة من مدوناته الصوتية التي يوجهها لعملاء مصرفه، أكد جيم رايد، مسؤول الأبحاث في دويتشه بنك الألماني، أن العملة المشفرة بدأت في التوسع لدرجة أصبحت بذاتها تخلق مزيداً من الطلب عليها، بعد أن بدأت الشركات الأميركية الكبرى في الدخول في معقل لم تكن لتتطرق إليه قبل عدة أشهر، مضيفاً أنه «من المفارقات أن بيتكوين جعلت من الاستثمار فيها استثماراً مقبولاً ومأموناً، فقط من خلال قفزات سعرها، وتوسع الشركات في قبولها والاستثمار فيها، كما شهدنا في الآونة الأخيرة».

وشبه آدم ليفاين، المسؤول عن المدونات الصوتية في موقع كوين دسك المهتم بالعملات المشفرة، بيتكوين بالطفل الذي كان يلعب بالحجارة والعصي في الشارع القريب من بيته، والذي بدأ بعد ذلك بعشر سنوات في الممارسة الجادة لأهم لعبة في عالم الرياضة، والتفوق فيها.

وقال ليفاين: «الجدوى الأولية مهمة، والقبول الواسع لدى المستثمر العادي مهم أيضاً»، مشيراً إلى أن المؤسسات الأميركية بدأت الدخول القوي في اقتصاد بيتكوين، في لحظة تشهد تعرض الدولار الأميركي لضغوط غير مسبوقة.

وشهدت الأيام الأخيرة رضوخ مجموعة من كبار رجال المال والاستثمار لقوة العملة المشفرة، واضطرارهم إلى السماح لمؤسساتهم بالاستثمار والتعامل فيها، وعلى رأس هؤلاء، جيم دايمون، رئيس بنك جي بي مورغان، أكبر بنك أميركي، وأهم رؤساء البنوك في الولايات المتحدة، والوحيد منهم الذي احتفظ بمنصبه بعد الأزمة المالية الكبرى في 2008 . 2009 وحتى الآن، الذي اعتبر أن بيتكوين هي واحدة من أكبر عمليات النصب في التاريخ، وهدد أي موظف لديه بخسارة وظيفته لو تعامل بها، إلا أنه اضطر أخيراً للسماح لعملائه بالاستثمار فيها، وتعمل عدة إدارات في البنك حالياً على إيجاد منصات تسمح بتداول العملة الافتراضية بيعاً وشراءً وتحويلاً.

لكن هذه الآراء لا تمثل كل المتخصصين في الاستثمار والاقتصاد بوجه عام، فهناك فريق لا يزال لا يتقبل فكرة الاستثمار في العملة التي اقتربت حالياً من ضعف قيمتها عند بداية العام قبل أقل من شهرين، وفي مقدمة هؤلاء، يأتي نوريال روبيني، أستاذ الاقتصاد في كلية سترن للأعمال في جامعة نيويورك، الذي اعتبر أن بيتكوين مجرد «فقاعة محققة لنفسها»، مؤكداً أن ارتفاع سعرها يرجع إلى عمليات منظمة من التلاعب، حيث يتفق العديد من كبار المضاربين حول العالم بالدخول لشرائها، فيتبعهم آخرون على غير علم، لا تتحكم فيهم إلا الرغبة في الثراء السريع والخوف من فوات الفرصة، فيرتفع السعر على النحو الذي نراه.

رأي روبيني مهم، نظراً لعلم الرجل وخبرته وسنوات عمره التي أفناها في دراسة وتدريس الاقتصاد، إلا أنه تنقصه مواكبة التطورات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، والتي ما زال الكثير من كبار المحللين (سناً)، وبصفة خاصة المتحفظون منهم، غير قادرين على استيعابها، الأمر الذي دعاهم مراراً للتحذير من الاستثمار في بيتكوين، قبل أن ترتفع ثلاثمائة في المائة على أقل تقدير بعد بداية تحذيراتهم، تماماً كما استمروا في التحذير من ارتفاعات أسعار الأسهم الأميركية، قبل أن يتضاعف أغلبها منذ لحظة تحذيرهم منها، خلال فترة بداية ظهور الفيروس في الولايات الأميركية.

الارتفاعات التي حدثت في سعر بيتكوين، والسرعة التي حدثت بها، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنها فقاعة، تشبه فقاعة زهرة التوليب خلال القرن السابع عشر، وفقاعات أخرى كثيرة، مثل فقاعة سعر ورق التواليت مع بداية كوفيد-19، وأسعار تذاكر مباريات كرة القدم خلال كأس الأمم الأفريقية التي نظمتها مصر عام 2006، وأسعار تذاكر مباريات الدوري الإنكليزي كل أسبوع قبل منع الجماهير من الحضور، وغيرها كثير.

فقاعة بيتكوين تشبه كل شيء، تحكمه قواعد العرض والطلب، أي كل شيء بالفعل. لكنّ هناك اختلافاً وحيداً يميز فقاعة بيتكوين، وهو ما رأيناه أخيراً من إرهاصات قبول حكومي/ مؤسسي/سياسي عام للعملة المشفرة، وبدايات تهديد للدولار كعملة التسويات الدولية الرئيسية، وهو ما يجعل فقاعة بيتكوين فقاعة منطقية، جاءت لتبقى بعض الوقت، أو ربما لتبقى فقط.